مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٤ / ١ / ١٩٧٧

■ تعـديلات قانون الاسـتثمار الاجنبى :

اعفـاء الأرباح من ضـريبة الدخـل لمـدة ٨ سـنوات

علم المحرر الاقتصادى للاهرام . ان التعديلات الهامة التى ادخلت على قانون الاستثمار الاجنبى وقدمت للسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء . شملت زيادة الامتيازات والتيسيرات الممنوحة للمستثمرين . ومنح نفس هذه الامتيازات للمصريين على اساس ان التنمية تبدأ بمصر والمصريين . وتتركز التعديلات الاساسية فى القانون على :

① سعر الصرف : سيتم حساب سعر الصرف السائد « السعر التشجيعى الان » عند دخول او خروج رأس المال ، وعند خروج الارباح . والمعروف ان القانون الحالى يحتسب راس المال والارباح بالسعر الرسمى وهو يقل بنحو ٨٠٪ عن التشجيعى .

② الامتيازات الضريبية : ويستهدف التعديل اعطاء المشروعات الاستثمارية اعفاء ضريبيا لمدة ٨ سنوات « الاعفاء الحالى لفترة تتراوح بين ٥ و٨ سنوات » وكذلك اعفاء ارباح المشروعات من ضريبة الدخل لاول مرة .

وسيمنح مزيد من هذه الاعفاءات للارباح التى يعاد استثمارها فى مصر. وكذلك للمشروعات التى لها اولوية فى خطة الدولة كالاسكان والسلع الغذائية والخدمات . والمشروعات التى تقام خارج القاهرة الكبرى والاسكندرية للمساهمة فى خلق مناطق جذب بشرية جديدة خارج الرقعة الحالية . وخاصة فى الصحارى.

③ الجمارك : اعفاء السلع الانتاجية والمعدات الواردة للمشروعات وكذلك الخامات الاولية من الجمارك دون صدور قرار جمهورى لكل حالة على حدة .

④ اعادة تصدير راس المال : سيسمح باعادة تصدير راس المال على اساس تمكين مالكى الاسهم فى هذه الشركات من بيعها فى البورصة التى سيتم تنشيطها، والغاء الحدود الموجودة فى القانون الحالى على قيمة راس المال الذى يمكن تصديره. هذا بالاضافة الى اعطاء اصحاب الاسهم حق تحويل قيمتها الى الخارج بالعملات الاجنبية فورا ، وكذلك تحويل الارباح للخارج بالسعر التشجيعى .

⑤ مشروعات المناطق الحرة اعطاء نفس الامتيازات لسلع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة ، بشرط ان يكون ٤٠٪ من مكونات السلع المنتجة من الانتاج المصرى ، وذلك لزيادة الصادرات الى دول اوربا والدول العربية .

وعلم مندوب « الاهرام » ان هذه التعديلات وضعت على ضوء ما اثير فى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التى حضرها المستثمرون العرب والاجانب . ومن المقرر ان تبحث هذه التعديلات ، بعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط ومجلس الوزراء . مع المستثمرين والهيئات الدولية

قبل وضعها فى صيغتها النهائية ، وذلك للحد بآرائهم التى يبدونها فى هذا الشأن .

ومن ناحية أخرى يدرس الدكتورحامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الآن ، بعض التعديلات على الاجراءات المتعلقة بمشروعات الاستثمار وذلك للتيسير على المستثمرين . ومن بين المقترحات التى تدرس فى هذا المجال :

☐ اعفاء المشروعات من رسوم الشهر العقارى ، والزام الشركات بتقديم تقريرها عن حصيلتها بالعملات الاجنبية كل سنة بدلا من كل ٣ اشهر كما هو منصوص عليه فى القانون الحالى .

☐ اختصار اجراءات الحصول على الموافقات ، وعدم الالتزام بصدورقرارات جمهورية للتصديق على الموافقاتبالنسبة لمجموعة من الانشطة يتم تحديدها .

☐ اعداد اولويات واضحةللمشروعات يتم بناء عليها اصدار الموافقة الفورية على المشروع ولا يعرض المشروع للدراسة أو المناقشة الا اذا كان خارجا عن هذه الاولويات ☐